دول «أوبك» ستبقى المصدر العالمي الرئيسي للنفط حتى 2040

تزايدت أخيراً الضجة حول النفط الصخري ونفط المناطق البحرية العميقة، ولكن دول الخليج العربي قد تتمكن من الحفاظ على دورها كأكبر مورد للنفط في العالم.

وأظهرت تقديرات نشرتها إدارة معلومات الطاقة الأميركية أخيراً، أن معظم إنتاج النفط الإضافي خلال السنوات الـ25 المقبلة سيأتي من دول الشرق الأوسط.

وأشار كبير الاقتصاديين في شركة آسيا للاستثمار فرانسيسكو كينتانا إلى أن «تقرير إدارة معلومات الطاقة الأميركية يؤكد زيادة الطاقة الإنتاجية في الدول غير التابعة لمنظمة أوبك، مثل الولايات المتحدة والبرازيل وكندا، كما أن الوكالة الدولية للطاقة أشارت إلى أن التقدم التكنولوجي في الولايات المتحدة في مجال استخراج النفط الصخري، منحها قدرة لأن تصبح أكبر منتج للنفط عام 2015، وأن تتجاوز صادراتها حجم وارداتها بعد ذلك ببضع سنوات».

ولفت إلى أن «كندا استخرجت كميات متزايدة من النفط من رمال القار، ولكن قبل فترة قصيرة أعلن أن العملية مكلفة جداً وضعيفة الكفاءة، وبالطريقة ذاتها ستتيح التقنيات الجديدة استخراج النفط من المياه البحرية العميقة في البرازيل ليتضاعف إنتاجها ثلاث مرات بين عامي 2010 و2040».

وأضاف: «لذلك، يتوقع عدد من المحللين أن تفقد دول مجلس التعاون الخليجي تفوقها العالمي في مجال الطاقة، وأن تفقد السعودية مركزها كمحدد لأسعار النفط عالمياً، ولكن هذا الاستنتاج غير صحيح تماماً».

وبعض الدول غير التابعة لمنظمة «أوبك» ستزيد إنتاجها بالفعل، وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يزيد المعروض من النفط أكثر من 10 ملايين برميل يومياً بسبب زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة وكندا والبرازيل وروسيا عام 2040، ولكن معظم هذه الزيادات لن يتحقق إلا خلال العقد المقبل. وفي بيئة الأسعار الحالية العالية فرصة جيدة للادخار. ولكن الوكالة الدولية للطاقة تتوقع بحلول منتصف العقد المقبل، أن يبدأ الإنتاج من الدول غير التابعة لمنظمة «أوبك» بالانخفاض بسبب ارتفاع معدلات النضوب وارتفاع تكاليف الإنتاج الهامشية، ليصبح الشرق الأوسط مصدر معظم النمو.

منظمة أوبك

وأكد كينتانا: «ولكن من أي دول في الشرق الأوسط سيأتي النفط؟ إذ يصعب توقع الإنتاج النفطي بسبب تعدد العوامل المؤثرة فيه. فبينما يمكن تقدير الطلب بدرجة عالية من الدقة، يبقى تدفق العرض النفطي غير مستقر عالمياً».

وتوقع أن «تشهد الدول ذات الإنتاج المنخفض والمتوسط مثل عُمان والكويت والإمارات، ارتفاعاً بسيطاً لأنها قريبة من الوصول لأقصى طاقتها، بينما سيأتي الارتفاع الأكبر في الإنتاج الإضافي من أكبر ثلاث دول منتجة في المنطقة أي السعودية وإيران والعراق».

ولكن دول أوبك المصدرة للنفط معرضة لحالات من عدم الاستقرار في المستقبل، إذ انخفضت الصادرات الإيرانية إلى النصف لتسجل 1.5 مليون برميل يومياً عام 2012 نتيجة المقاطعة العالمية، بينما كان إنتاجها يصل إلى 4.2 ملايين برميل يومياً قبل بدء المقاطعة، في حين توقعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن يصل في أفضل الأحوال إلى 8 ملايين برميل يومياً عام 2040، نظراً إلى حجم الاحتياطات.

ووصل إنتاج العراق إلى أعلى معدلاته عام 2013 مسجلاً 3.5 مليون برميل يومياً، ليصبح ثاني أكبر دولة منتجة في منظمة أوبك، وتتوقع الإدارة أن يرتفع إلى 11 مليون برميل يومياً عام 2040، إذا حلت المشكلات المتعلقة بالبنية التحتية، وحصل الانتقال السياسي في شكل سلمي. وتوقعت الإدارة ارتفاع الإنتاج النفطي للشرق الأوسط بمقدار 10.1 ملايين برميل يومياً إلى 36.5 برميل يومياً عام 2040، في حين يعتمد إنتاج السعودية على تطور منافسيها الرئيسيين.

وتراوح التوقعات بين ستة ملايين برميل يومياً إذا نجح كل من إيران والعراق في الوصول إلى أقصى معدلات الإنتاج الممكنة، ما يتطلب استثمارات كبيرة من هاتين الدولتين ذوات القدرة النقدية المحدودة، إضافة إلى فترة طويلة من الاستقرار، وبين 15.5 مليون برميل يومياً إذا استمر الوضع الحالي، حيث تسجل إيران والعراق مستويات منخفضة من الإنتاج، بينما استثمرت السعودية في زيادة قدرتها الإنتاجية.

وأعلنت السعودية عام 2007 خططها لزيادة القدرة الإنتاجية إلى 15 مليون برميل يومياً، إلا أن وزير النفط صرح في أبريل الماضي بأن «السعودية لن تزيد قدرتها الإنتاجية الحالية البالغة 12.5 مليون برميل يومياً خلال السنوات الـ30 المقبلة».

وتابع كينتانا: «نظراً إلى حال عدم الاستقرار في إيران والعراق، والوضع الاقتصادي الصعب واستبعاد أي تحسن كبير في المدى القصير أو المتوسط، قد تضطر السعودية إلى زيادة إنتاجها خلال العقد المقبل لتزويد الأسواق الناشئة السريعة النمو بما تحتاجه من نفط».

ارتفاع صادرات السعودية السلعية غير البترولية إلى 19.9 مليار ريال خلال ديسمبر

كشفت البيانات الأولية الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أمس عن أن قيمة صادرات السعودية السلعية غير البترولية لشهر ديسمبر 2013م ارتفعت إلى 19938 مليون ريال بارتفاع نسبته 9.2 في المئة عن الفترة المماثلة من العام السابق، أما الواردات فقد شهدت تراجعا بلغ 49156 مليون ريال بنسبة 6.5 في المئة عن الفترة المماثلة من العام السابق.

وقالت المصلحة في تقريرها الشهري إن نسبة الصادرات غير البترولية تشكل 40.56 في المئة من إجمالي قيمة الواردات خلال هذه الفترة.

وأشارت البيانات إلى أن صادرات منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها بلغت 6446 مليون ريال تمثل نسبة 32.33 في المئة من إجمالي قيمة الصادرات السلعية غير البترولية، فيما احتلت اللدائن والمطاط ومصنوعاتها المرتبة الثانية بقيمة 6445 مليون ريال بنسبة 32.33 في المئة ، وجاءت معدات النقل وأجزاؤها في المرتبة الثالثة بما نسبته 12.80 في المئة من إجمالي قيمة الصادرات.

الصادرات ارتفعت بنسبة 9.2 في المئة عن الفترة المماثلة من العام السابق

ومثلت واردات المملكة من الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية وأجزائها أعلى قيمة إذ بلغت 12640 مليون ريال بنسبة 25.72 في المئة من إجمالي قيمة الواردات، واحتلت معدات النقل وأجزاؤها المرتبة الثانية بقيمة 9514 مليون ريال بنسبة 19.35 في المئة ، وفي المرتبة الثالثة المعادن العادية ومصنوعاتها حيث بلغت قيمتها 5591 مليون ريال بنسبة 11.37 في المئة .

وبحسب البيانات احتلت الصين المرتبة الأولى من حيث قيمة الصادرات السلعية غير البترولية ممثلة ما نسبته 15.57 في المئة من إجمالي قيمة الصادرات، وفي المرتبة الثانية الإمارات العربية المتحدة بنسبة 12.56 في المئة ، تلتها سنغافورة بنسبة 6.88 في المئة ، أما من ناحية الواردات فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بنسبة 13.84 في المئة من إجمالي الواردات، تليها الصين بنسبة 12.72 في المئة ثم ألمانيا بنسبة 6.74 في المئة .

«موديز» تبقي على تصنيفها للديون إيطاليا وترفع توقعاتها للأفق الاقتصادي

أبقت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أمس الأول على تصنيفها للديون السيادية لإيطاليا عند «بي ايه ايه 2» إلا أنها رفعت توقعاتها للأفق الاقتصادي في البلاد من سلبي إلى مستقر.

وتحدثت الوكالة التي قامت في صيف العام 2012 بتخفيض تصنيف إيطاليا من «ايه 3» الى «بي ايه ايه 2»، خصوصا عن «صمود الصلابة المالية للحكومة الإيطالية».

وأشارت موديز إلى «استقرار» لمعدل الاستدانة للدولة الإيطالية في 2014.

وقالت الوكالة إنها «تتوقع معدلا للاستدانة قياسا على الناتج المحلي الإجمالي عند 135 في المئة إذا ما حصل نمو متواضع واذا ما وضعت السلطات الميزانية كما هو متوقع ولم ترتفع تكاليف التمويل».

ولفتت موديز إلى أن استقالة رئيس الوزراء انريكو ليتا أمس الأول واستبداله المتوقع بماتيو رينزي «لا يغير شيئا في توقعاتنا في هذا المجال».

شعار موديز

الجزائر: تراجع قيمة الواردات من الحبوب رغم ارتفاع الكميات

قدرت قيمة الواردات الجزائرية للحبوب بـ 3.16 مليار دولار في العام الماضي مسجلة تراجعا قدره 0.6 في المئة مقارنة بسنة 2012 بالرغم من ارتفاع قدره 2.5 في المئة من الكميات المستوردة.

وذكر المركز الجزائري للاعلام الآلي والاحصائيات للجمارك الجزائرية في بيان ان الكميات المستوردة بلغت 10.03 مليون طن في عام 2013 مقابل 9.79 ملايين طن في عام 2012 مسجلة ارتفاعا قدره 2.55 في المئة خلال نفس الفترة المرجعية.

واضاف المصدر ان فاتورة واردات القمح سجلت ركودا سنة 2013 لتبلغ 2.12 مليار دولار أي نفس قيمة الواردات التي سجلت سنة 2012.

وبلغت كميات القمح «اللين والصلب» المستوردة 6.30 ملايين طن مسجلة تراجعا طفيفا بلغ 0.66 في المئة مقارنة بالسنة التي سبقتها 6.34 ملايين طن كما بلغت واردات القمح الصلب 433 مليون دولار لكمية 1.08 مليون طن فيما تجاوزت واردات القمح اللين 5.2 ملايين طن لقيمة 1.68 مليار دولار أمريكي.

ومن جهة أخرى ذكر المركز أن واردات الشعير بلغت حوالي 152.3 مليون دولار سنة 2013 مسجلة ارتفاعا قدره 33.6 في المئة من حيث القيمة مقارنة بسنة 2012.

وبالنسبة لواردات الذرة سجلت الجمارك 891.78 مليون دولار سنة 2013 مقابل 942.16 مليون دولار سنة 2012 مسجلة تراجعا قدره 5.53 في المئة من حيث القيمة.

وقدر إنتاج الحبوب لموسم 2012 2013- بـ 49.1 مليون قنطار على المستوى الوطني فيما يفسر تراجع الانتاج بالجفاف الذي شهدته خلال هذه الفترة ولايات شرق الوطن التي ينجم منها أكبر جزء من المحصول الوطني للحبوب.

ومن جانب آخر تقدر حاجة الجزائر من الحبوب بحوالي 8 ملايين طن سنويا مما يصنف الجزائر كأحد أهم البلدان المستوردة للحبوب.

الخليجيون أنفقوا مليار جنيه إسترليني في بريطانيا العام الماضي

حققت السياحة الخليجية إلى المملكة المتحدة خلال الأرباع الثلاثة الاولى من العام 2013 زيادة بنسبة 10 في المئة ، فيما ارتفع معدل الإنفاق إلى 11 في المئة ، وذلك مقارنة الفترات نفسها من العام 2012، ويأتي ذلك في إطار استضافة هيئة السياحة البريطانية لبعثة تجارة السفر الخليجية السنوية في المملكة الأسبوع الماضي ونتج هذا المستوى من النمو عن بلوغ عدد الزوار ومعدل الإنفاق أرقاما قياسية في الفترة الممتدة بين يناير وسبتمبر، فقد تخطى الإنفاق مليار جنيه إسترليني خلال إجمالي الزيارات التي بلغت 450 ألفا من دول مجلس التعاون الخليجي الستة.

وجدير بالذكر أنّ البعثة التجارية الخليجية لهيئة السياحة البريطانية، تهدف إلى التعويل على هذا النمو، لتمنح شركات القطاع السياحي المشاركة من المملكة المتحدة فرصة لقاء أكثر من ستين وكيل سفر من أنحاء المملكة للترويج لوجهات العطلات، والباقات السياحية ومناطق الجذب السياحي من كل أنحاء بريطانيا، وذلك عبر تسليط الضوء على العروض المغرية المتوفرة للمصطافين من دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة التي تسبق العطلة الصيفية الطويلة والعطلات المدرسية، سيكون متجف ويمبلدون للتنس من بين المشاركين في البعثة كما ستعرض أقوى المنتجات البريطانية في مركزي التسوق «ويستفيلد» المملكة المتحدة و«بيستر فيليج».

واستثمرت هيئة السّياحة البريطانيّة بقوّة في سبل التسويق التكتيكيّة الجارية في أنحاء منطقة مجلس التعاون الخليجيّ كجزء من حملتها «GREAT».

وفي السياق ذاته، علق قائد بعثة هيئة السياحة البريطانية ومدير التسويق فيها جوس كروفت قائلاً «وضعنا نصب أعيننا أهدافاً نمو طموحة نعمل بلا كلل على تحقيقها من كل أنحاء المنطقة. وسبق أن أبرمنا شراكات وأطلقنا حملات مع شركات الطيران الثلاث الأبرز، وهي طيران الإمارات، والخطوط الجوية القطرية، والاتحاد للطيران، إلا أنّ بعثاتنا التجارية تتيح لنا توطيد أواصر العلاقات مع الأشخاص الذين يساعدوننا على الترويج لأفضل المقومات التي تميّز بريطانيا.»

أمّا مديرة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي في هيئة السياحة البريطانية أنيك لابوشين فقد قالت «تشكل بريطانيا وجهةً للسياحة تقدّم تجارب لكل الأذواق لدينا، بدءاً بإنجلترا ومروراً باسكتلندا وصولاً إلى ويلز، مجموعة واسعة من أفضل معالم الجذب المناسبة للعائلات والمتزوّجين الذين يمضون شهر العسل والمسافرين الشباب من دول مجلس التعاون الخليجي.

«ساكسو بنك»: المعادن الثقيلة تتقدم السلع الرئيسية في الأسواق العالمية

قالت تقرير «ساكسو بنك»: كانت المعادن الرئيسية قوية هذا الاسبوع خصوصاً فيما يتعلق بقطاع المعادن الثمينة حيث حصل كل من الذهب والفضة على مكاسب واضحة جداً متحدياً بذلك المستويات التقنية إن سبب هذا التحسن في السلع الأساسية والتي شهدت ارتفاعاً في مختلف قطاعاتها يعود إلى ضعف تداول الدولار الامريكي في أعقاب ظهور رئيسة الاحتياطي الفيدرالي الأولى السيدة جانيت يلين أمام الكونغرس الامريكي من أجل الشهادة نصف السنوية. فرض الفشل الكبير في مبيعات التجزئة مزيداً من الضغوط على توجه الدولار الامريكي وعزز من أمكانية وجود التعقيدات للأصول الثمينة الخطرة بالنسبة لسياسة الاحتياطي الفيدرالي وفي هذا الأثناء، ساهمت التوقعات الجوية باستمرار الطقس البارد في ارتفاع اسعار الغاز الطبيعي هذا الاسبوع.

واضاف: بالنظر إلى التفصيل الفردي أدناه، يمكننا رؤية الغاز الطبيعي في نيويورك في مركز الصدارة بسبب الأحوال الجوية المشتوية في المناطق المكتظة بالسكان في الولايات المتحدة بينما بقيت مستويات المخازن متدنية بشكل خطير. ويظهر التفصيل الفردي أيضاً احتلال المعادن الثمينة للمراكز الثلاثة الاخرى.

وتابع: انتعشت أسعار الذهب هذا الاسبوع لتتجاوز عتبة 1300 دولار للأونصة بفارق جيد في صبيحة يوم الجمعة وبالتالي يكون الذهب قد ارتفع فوق معدله المستمر منذ 200 يوم «حاليا حوالي 1303» لأول مرة منذ ستة خلت. ساهم ضعف البيانات الأمريكية في بدء السوق في المراهنة على تخلي الاحتياطي الفيدرالي عن قرار الخفض عاجلاً أو آجلاً مما أدى إلى ارتفاع أسعار الاصول ما عاد بالضرر على الدولار الامريكي حيث كان الطلب الفعلي المتزايد في الصين ماهو إلا سترة خلفية.

واشار: نخلت الفضة أخيراً عن مقاومتها في المجال بين 19-20.50 في صبيحة يوم الجمعة حيث ارتفعت بشكل طفيف متجاوزة عتبة 21 دولار للأونصة وهو أعلى مستوى لها منذ منتصف نوفمبر ما يشكل حدا لمعدلها المستمر منذ 200 يوم عند 21 دولاراً للأونصة حيث سنلاقي مستوى تقنياً آخر عند عتبة 21.50 ويعد هذا كسراً رئيسياً لهذا الحاجز حتى يثبت العكس.

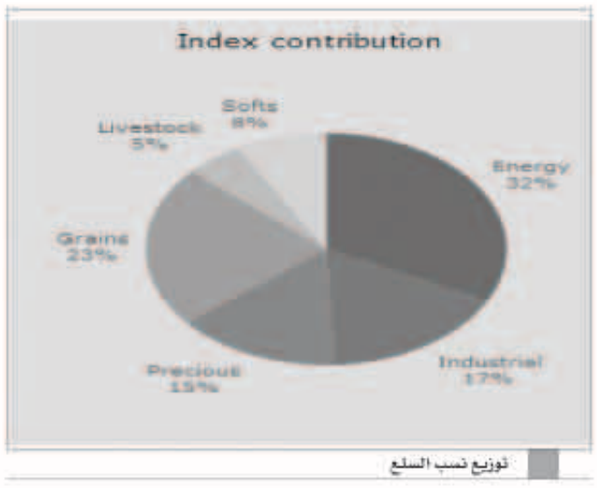

توزيع نسب السلع

بقيت أسواق الطاقة في الولايات المتحدة حبيسة موجة أخرى من الشتاء القارس الذي تعصف بالمناطق الشرقية والشمالية الشرقية من البلاد والتي تعد أكثر المناطق تعداداً للسكان حيث تراجعت عقود الغاز الطبيعي في أوائل شهر مارس فوق مستوى 5 دولار في ظل تداول متقلب بشكل كبير بينما بقيت الإغلاقات المبكرة في الأشهر اللاحقة في منطقة 4.65 التقنية والتي تعتبر امتداداً نسبته 100 في المئة من الانتعاش السابق الذي تلا خسائر نوفمبر. شكل مجموع الشهرين مارس وأبريل موسماً حرجا مع اقتراب موسم الشتاء في الولايات المتحدة من نهايته حيث من المحتمل أن يستمر الطقس هكذا خلال هذين الشهرين. تبعاً لتوقعات الطقس التي أبقت السوق مرتبطاً بها انخفضت مستويات المخازن إلى أدنى مستوياتها في هذا الوقت من السنة خلال 10 سنوات في المناطق الرئيسية في البلاد مع انخفاضها مجدداً في الاسبوع الماضي إلى 237 مليار قدم مربع قبل بدء موجة جديدة من البرد في هذا الاسبوع. يتوجب على المتداولين التداول بحذر بسبب خطر تزامن المخزونات المنخفضة مع شتاء طويل غير اعتيادي مما يؤدي إلى تمديد الأسعار وانتشار التقلبات الحادة. سيكون توقيت الانتقال إلى بناء المخزونات بدلاً من السحب منها حرجاً وحاسماً.

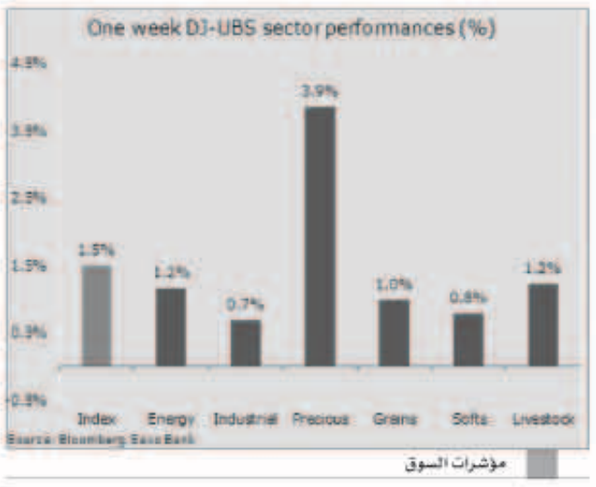

مؤشرات السوق

وبين: استقر سعر خام غرب تكساس الوسيط خلال الاسبوع لكن أسعار تداوله ما زالت مرتفعة تحت عتبة 100 دولار أمريكي للبرميل بقليل وبالتالي يقترب من أعلى مستوياته منذ أكتوبر مع بقاء التركيز على الطقس البارد بدلاً من مخاطر الطلب في البيانات الامريكية الناقصة وغير المنسقة. تكمن سخرية القدر هنا في إمكانية أن يرفع الطقس من أسعار الطاقة ويضعف البيانات الاقتصادية في آن معاً مما يشكل تأثيراً اقتصادياً عكسياً على الأسعار. كانت المنتجات اعلى بشكل عام نتيجة السحب الاضافي من المخزونات حيث تقلصت الفجوة بين خام غرب تكساس الوسيط وبين خام برنت إلى أدنى مستوياتها في نهاية الاسبوع تحت عتبة 8.50 دولارات للبرميل بقليل منذ أكتوبر الماضي مع التركيز على الطقس الذي تمر به أمريكا الشمالية وبذلك يتجاوز خامي النفط الامريكيين أدنى مستوياتهما ويبقيان في النهاية العظمى لمستواهما في خمسة أعوام على الرغم من انخفاض معدلات التقطير والبروبان بشكل كبير بسبب الطلب الاستثنائي نتيجة الطقس البارد.

انتعشت عقود قمح مجلس شيكاجو للتجارة بشكل قوي مع استمرار المخاوف من تأثير فصل الشتاء القارس في الولايات المتحدة على محاصيل القمح فيها فيما انتهت سنة 2013 مع موقف محتمل قصير الاجل لقمح مجلس شيكاجو للتجارة قريب من معدلاته التاريخية لذلك يبرز متسع لمزيد من